

الوصول إلى المفاوضات في سوريا ظل المستقبل والحرب الأهلية السورية

بول د. ميلير (Paul D. Miller)

في أوائل عام 2014، اجتمع ممثلون عن الحكومة السورية وجماعات المتمردين المعارضة لعقد مؤتمر سلام بوساطة الأمم المتحدة وهو ما يسمى بمحادثات جنيف II (Geneva II). التقى الطرفان وأجريا محادثات لمدة أسبوع وهو ليس بإنجاز صغير، ولكن انتهى المؤتمر دون إحراز تقدم أو تحقيق نتيجة أو حتى التوصل إلى التزام راسخ بالاجتماع مرة أخرى. ويرمز فشل المحادثات في جنيف إلى حقيقة أعمق يرفض صانعو السياسات والمحللون الاعتراف بها وهي: لا يوجد تقريبًا أي احتمال للتوصل إلى حل تفاوضي للحرب الأهلية في سوريا في المدى القريب.

وليس ذلك بالأمر غير الاعتيادي في المراحل المبكرة من الحروب الأهلية التي عادةً ما تستمر لفترة أطول بكثير مما دامت الحرب السورية حتى الآن. يقاتل المقاتلون لأنهم يعتقدون أنه يمكنهم أن يكسبوا من القتال، وفي الواقع القتال هو أكثر الوسائل فعالية من حيث الكلفة للسعي لتحقيق أهدافهم. فإما يثبت أنهم على حق ويحققون انتصارًا عسكريًا حاسمًا، وإما يصلون إلى مراجعة مكلفة لتقديراتهم لمنافع الحرب بحيث تصبح المفاوضات بديلًا مشروعًا، وهو الأمر الأكثر شيوعًا. وقد ركزت الكثير من التحليلات

العلمية على ما يدفع المقاتلين إلى تلك المرحلة، بما في ذلك بعض الأوضاع العسكرية ووجود وساطة خارجية وموارد قابلة للتقسيم. وأيًا كان المتغير الذي تستخدمه معظم التقارير فلم تصل الأطراف المتحاربة في سوريا إلى هذه المرحلة بعد.

ولم لا؟ في الأصل، بالنسبة إلى المقاتلين الذين يختارون المفاوضات هناك عامل أساسي وهو معتقداتهم حول المستقبل: هل سيبقى القتال مكلفًا؟ هل سيبدى الطرف الآخر استعدادًا للتحدث؟ هل ستحقق المحادثات منافع أكبر من القتال؟ هذه هي تقديرات حول الاحتمالات المستقبلية. وهكذا يضطلع «ظل المستقبل» بدور مهم في جلب المقاتلين إلى طاولة المفاوضات. ولأن المقاتلين ليسوا اللاعبين الوحيدين الذين يؤثرون على مصيرهم إذ هناك أطراف خارجية تؤثر أيضًا على المستقبل، فهذا هو المجال الذي يستطيع أن يضطلع فيه المجتمع الدولي بدور أكبر قدر من الفعالية. وتملك الجهات الفاعلة الدولية مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تؤثر بشكل حاسم على توقعات المتحاربين السوريين حول المستقبل. فإذا اعتقدت الفصائل السورية أن جميع الأطراف ستلتزم باتفاق سلام نهائي يحمي مصالحها وأن طرفًا ثالثًا محايدًا سيضمن السلام

ويوفر موارد إعادة الإعمار، فمن المرجح أن توافق على المفاوضات وتقدم مطالب معقولة وتلتزم بشروط اتفاق السلام. أما إذا أشار المجتمع الدولي أنه غير قادر أو غير مستعد جماعيًا لضمان السلام أو الاستثمار في مستقبل سوريا، فسيستمر السوريون في الاعتقاد، وقد يكونون محقين، أنهم سيكسبون أكثر من خلال مواصلة القتال. قد تنتهي الحرب الأهلية في سوريا بانتصار عسكري لطرفٍ أو لآخر. ولكن إذا أراد المجتمع الدولي المساعدة في إنهاء الحرب الأهلية بتسوية عن طريق التفاوض، فينبغي أن يحفز الأطراف للتحدث عن طريق الوعد بإرسال قوة لحفظ السلام وإعادة الإعمار تبدأ عملها بعد أن تتفق الأطراف على السلام.

تمهيد

نشأت الحرب الأهلية في سوريا من الاحتجاجات ضد الفساد والقمع والركود الاقتصادي التي اجتاحت العالم العربي في أوائل عام 2011. وأدت الاحتجاجات في نهاية المطاف إلى إسقاط القيادات الحاكمة منذ فترة طويلة في مصر وتونس، وإشعال الحرب الأهلية في ليبيا، واندلاع الثورة في اليمن، وإجراء الإصلاحات بقيادة الحكومة في الأردن والمغرب، ويمكن القول إنها أهم سلسلة من الأحداث السياسية التي حدثت في العالم العربي منذ حركات الاستقلال والانقلابات والثورات في الخمسينات والستينات. وفي آذار (مارس) 2011، لم يكن «الربيع العربي» قد أصبح عنيفًا بعد، وأمل المتظاهرون في سوريا تحقيق نتيجة سلمية مماثلة لما حصل في مصر وتونس.

ولكن بعد أن شاهد الرئيس السوري بشار الأسد سقوط الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس التونسي زين العابدين بن علي استنتج بوضوح أن الردّ الوحيد الذي من شأنه أن يُبقيه في السلطة هو اتخاذ إجراءات قمعية عنيفة. وقامت الشرطة والوحدات العسكرية بتفريق التظاهرات بعنف في نيسان (أبريل) وأيار (مايو)، وبحلول تموز (يوليو) انشق عددٌ كافٍ من ضباط الجيش الذين

تحرروا من الهيمنة ليشكّلوا الجيش السوري الحرّ، وأعلنت جماعات المعارضة في الشهر التالي تشكيل المجلس الوطني السوري. وأصبح المتظاهرون متمردين وبدأت الحرب الأهلية. طرفا النزاع: من جهة، الحكومة السورية والقوات العسكرية التي تسيطر عليها عائلة الأسد وداعميها العلويين والمسيحيين، ومن جهة أخرى، معارضة متباينة ومجزأة نُظمت لأول مرة في المجلس الوطني السوري في آب (أغسطس) 2011 (الذي لم يحظ بدعم عالمي من الفصائل السورية أو من الداعمين الدوليين). وقد أدى جهدٌ ثانٍ في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 إلى إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أو ما يُعرف بالائتلاف السوري (SC). واعترفت الولايات المتحدة بالائتلاف السوري بصفته «الممثل الشرعي للشعب السوري»، ومُنح مقعد سوريا في جامعة الدول العربية.

بدأت الحرب كاحتجاج على الفساد والركود (المتفاقم بسبب الجفاف) والأوتوقراطية في سوريا، ولكنها سرعان ما اتخذت مسحةً طائفيةً بسبب خصائص البنية الاجتماعية والسياسية في سوريا. ومع احتجاج السكان من الأغلبية السنية على نظام تسيطر عليه أقلية من الطائفة العلوية زادت حدة التوترات الطائفية. وغذت الطائفية بدورها المشاركة الإقليمية مع وقوف السعودية وتركيا ودول خليجية سنية أخرى وراء إخوانهم في الديانة وقيام إيران بدعم عميلها الشيعي. وأخيرًا، عززت العناصر الطائفية والإقليمية طبقة أخرى للحرب عندما رأى جهاديون أجنب، بعضهم ممول من الخليج، في سوريا فرصة لإنشاء ساحة معركة أخرى لحملتهم الإرهابية، وجعلت إيران حزب الله يقوم بالمثل. إن الحرب الأهلية في سوريا هي حرب بين الشعب السوري وحكومته، وبين السنة والعلويين، وبين التحالف بقيادة السعودية وإيران، وبين الجهاديين وجميع الآخرين في آنٍ واحد. وعلى الرغم من الطابع المتعدّد الأبعاد للنزاع، فإن الحرب الأهلية في سوريا، وحسب المعايير التاريخية، لم تكن مطوّلة بشكل خاص ولم تتسبّب بعددٍ كبير من القتلى. فقد دامت حروب أهلية أخرى مثل تلك التي اندلعت في رواندا وفيتنام

وجمهورية الكونغو الديمقراطية لوقتٍ أطول وتسببت بمقتل عدد أكبر من الناس. ولكن، مثل جميع الحروب الأهلية تقريبًا، سرعان ما أصبحت الحرب السورية حربًا شاملةً لمن شاركوا فيها. ومنذ أن بدأت الحرب في منتصف عام 2011 تسببت بمقتل 126 ألف سوريٍّ وشردت الملايين واستخدم نظام الأسد أسلحة كيميائية على شعبه، وهو حدث نادر في تاريخ الحروب.¹ ووفقًا لغايل تزيماك ليمون (Gayle Tzemach Lemmon) «تعتبر هذه الحرب منذ وقت طويل بالنسبة إلى نظام الأسد معركة وجودية حتى النهاية وهي موقف الصمود الأخير الذي كان يعد له منذ عام 1982» في إشارة إلى الإجراءات القمعية الوحشية التي اتخذتها الحكومة ضد انتفاضة سابقة.² ويبدو أن الشعور متبادل. فوفقًا لزاكاري لوب (Zachary Laub) وجوناثان ماسترز (Jonathan Masters) «يبدو أن المتمردين غير راغبين في النظر في خطة لا تشمل الإطاحة بالأسد، في حين أن هذا الأخير لا يرغب في التخلي عن السلطة طوعًا»³ وفي الواقع هناك اتفاق عالمي تقريبًا بين العلماء والمحللين بأن إجراء مفاوضات لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا مستبعد جدًا في المستقبل المنظور. وقال ستيفن بيدل (Stephen Biddle) إن «أيًا من الطرفين ليس مستعدًا لقبول التنازلات المطلوبة ولا يثق أيًا منهما بقدرة الآخر على الامتثال لأي من هذه الشروط في أعقاب ذلك»⁴ وقال فريدريك هوف (Frederic Hof) في أيار (مايو) 2013 إن «احتمال تحقيق النجاح في نهاية المطاف، أي التوصل إلى عملية انتقالية عبر التفاوض، تكون سلمية ممكنة الإدارة وكاملة منخفض جدًا... فليس هناك رغبة كبيرة في التفاوض لدى مختلف أطراف المعارضة السورية. ورأيهم هو أن على الأسد أن يستقيل ويغادر البلاد حتى قبل أن تبدأ المفاوضات»⁵ وقدّرت المجموعة الدولية للأزمات (International Crisis Group) في حزيران (يونيو) 2013 أن التوصل إلى تسوية للحرب الأهلية في سوريا عن طريق التفاوض أمر غير محتمل لأنّ «القمع، والتعذيب والمذابح والنهب على نطاق واسع وتدمير الممتلكات في جميع أنحاء البلاد قد ولدت خزانًا

كبيرًا من الأفراد الذين ليس لديهم شيء ليخسرونه وبالتالي هم على استعداد للقتال حتى النهاية»⁶. وكان ذلك قبل أن تقتل الحكومة السورية 1400 مدني بأسلحة كيميائية. وعلى الرغم من عدم إمكانية إجراء مفاوضات، فقد حثّ المجتمع الدولي على إجراء محادثات منذ البداية تقريبًا. وقام الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان (Kofi Annan)، الذي عُيّن مبعوثًا خاصًا مشتركًا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بتقديم اقتراح للسلام يتألف من ست نقاط في أوائل عام 2012 وأقرّه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأكدت عليه مجموعة العمل من أجل سوريا في اجتماع دولي عُقد في حزيران (يونيو) 2012 حضرته الدول المعنية بإنهاء الحرب الأهلية في سوريا. ودعت الخطة إلى وقف إطلاق النار، وحرية تدفق المساعدات الإنسانية، وحرية تنقل الصحفيين، والتزام المقاتلين «بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة بقيادة سورية»، واحترام الحكومة «لحرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحو الذي يكفله القانون»⁷. وأعلنت الحكومة السورية قبولها الخطة ثم انتهكت على الفور شروطها. وعقدت الأمم المتحدة أخيرًا مؤتمرًا للسلام في كانون الثاني (يناير) 2013 دون إحداث أي تأثير. وفي الآونة الأخيرة، شدّد آخرون على الأبعاد الدولية لأي مفاوضات بشأن الحرب الأهلية في سوريا. وقد دعا فريدريك هوف الولايات المتحدة وروسيا إلى

إنّ الحرب الأهلية في سوريا هي حربٌ بين الشعب السوري وحكومته، وبين السنة والعلويين، وبين التحالف بقيادة السعودية وإيران، وبين الجهاديين وجميع الآخرين في آنٍ واحدٍ.

«بناء جسر من إطار اتفاقيتهما للمواد الكيميائية إلى شئٍ يؤثر على صلب الصراع السوري»⁸، ولكن دون تحديد كيف قد يبدو ذلك. من الصعب رؤية كيف سيساعد السياق الدولي في إجراء المفاوضات. وتمكنت الولايات المتحدة وروسيا من الاتفاق على تدبير للحدّ من الحرب التي تفيد مصالحهما بدلاً من إنهاؤها، الأمر الذي يثير المسألة الصعبة المتمثلة في شروط التسوية التي تختلف عليها القوى العظمى. وقد دعت الولايات المتحدة إلى إسقاط الأسد، الأمر الذي سيزيد من فرص إزالة سوريا من المدار الإيراني، في حين أن روسيا تحرص على دعم النظام السوري الذي يمنحها إذناً بتشغيل منشأة بحرية في طرطوس. وبالمثل، لدى القوى الإقليمية أهداف متضاربة على المحك في سوريا. وعلى غرار الولايات المتحدة، تريد تركيا والسعودية والأردن تحرير سوريا من النفوذ الإيراني كما تريد وقف تدفق اللاجئين إلى بلدانها. وتأمل إيران التي أرسلت أسلحة وغيرها من الدعم المادي لنظام الأسد أن تقوي عميلها ضدّ الضغوط الإقليمية والدولية، وقد ترى في ذلك فرصةً أخرى لإحراج الولايات المتحدة وحلفائها.

وداخل سوريا علامات المحادثات قاتمة أيضاً. وكانت المعارضة في البداية تؤيد المحادثات. وتفيد التقارير أنّ أول رئيس للائتلاف السوري (SC) أحمد معاذ الخطيب دفع إلى إجراء مفاوضات مع نظام الأسد، وهو موقف وضعه في تناقض مع القادة والفصائل الأخرى داخل المعارضة. وأدّت استقالته في نيسان (أبريل) 2013 واستبداله بأحمد الجربا، الذي دعا علناً إلى تدخل عسكري دولي في سوريا، إلى وضع حدٍ لإمكانية إجراء محادثات مبكرة، من جانب المعارضة على الأقل⁹. إضافةً إلى ذلك، ثمة قوات متمردة أخرى، بما في ذلك المقاتلين التابعين لتنظيم القاعدة الذين قد لا يرغبون بالالتزام بأي اتفاقات توصلت إليها فصائل المتمردين الرئيسية.

وأعلن الأسد من جانبه في خطاب هام ألقاه في كانون الثاني (يناير) 2013 أنه يؤيد إجراء حوار وإصلاح سياسي ولكنه ادّعى أنّ المعارضة ليست «شريكاً قادراً وراعياً في السير بعملية سياسية».

وذلك على الرغم من رغبة الخطيب في التفاوض. وقد طرح الأسد عملية سلام خاصة به تضمنت وقف الدعم الدولي للجماعات المسلحة، ووقف إطلاق النار، وإجراء «حوار وطني» مع «كافة أطراف المجتمع السوري» تُتوّج بـ «مؤتمر للحوار الوطني» لاقتراح إصلاحات دستورية وقانونية، وتشكيل حكومة مؤقتة وإجراء استفتاءات على الإصلاحات المقترحة، وأخيراً تشكيل حكومة جديدة وعقد مؤتمر آخر، وإصدار عفو عام وبدء إعادة الإعمار. وفي حين أنّ هذه الخطة تبدو مرنة وسخية، إلا أنّ ثغرات رئيسية فيها جعلتها غير قابلة للتنفيذ كما أنها تجاهلت المخاوف الأساسية للمعارضة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من الدعوة إلى وقف إطلاق النار شدّد الأسد أيضاً على أنّ القوات المسلحة «تحتفظ بحق الردّ في حال تعرّض الوطن والمواطنين والمرافق العامة والخاصة للهجوم». وأشار بغموض إلى «إيجاد آلية» لضمان امتثال جميع الأطراف للاتفاق الذي هو أساساً جوهر المشكلة، كما لم يحدّد من يحق له المشاركة في المؤتمرات. والعفو العام الذي اقترح إصداره هو على وجه التحديد عفو من المحاكمة الجنائية وليس المدنية، ويحتفظ الأفراد ضحايا جرائم الحرب بحق اللجوء إلى العدالة¹⁰. ولم تتلقّ خطة الأسد أي اعتبار جادّ من المعارضة أو من المجتمع الدولي. وهكذا اتّسعت الفجوة بين الحكومة والمتمردين مثلما أظهر استبدال الخطيب بالجربا، وتشير عدم مرونة الأسد إلى أنّه من المستبعد تضييق هذه الفجوة في أي وقتٍ قريب. كما لم يساعد المجتمع الدولي على ذلك. ورأت المجموعة الدولية للأزمات (International Crisis Group) مؤخراً أنّ «الحكومات الغربية بعد أن شوّهت سمعة النظام وصاغت موقفها بأسلوب أخلاقي وربطته بالتعبير عن الغضب الشعبي وهمّشت الأسد مراراً، لا تستطيع أن تغيّر مسارها دون تكبّد تكاليف سياسية هائلة»¹¹. وبالتالي فالحرب الأهلية في سوريا بعيدة جداً عن التوصل إلى تسوية عبر التفاوض. لماذا تبدو الحرب الأهلية في سوريا مستعصية على الحل؟ ما الذي يمنع المفاوضات الناجحة من البدء؟ ما هي أدوات النفوذ، إن وجدت،

التي يستخدمها المجتمع الدولي لدفع الفصائل المتحاربة إلى تسوية سلمية؟

إنهاء الحروب الأهلية

تركز الكثير من الكتابات المتعلقة بإنهاء الحرب الأهلية على شروط ينبغي توافرها قبل إجراء المفاوضات، أو على مضمون المفاوضات الذي ينبغي أن يكون مقبولاً من قبل الأطراف المتحاربة، ولكن تركيز بدرجة أقل على موعد وسبب بدء المفاوضات. إحدى أكثر الأفكار شيوعاً وقبولاً في الكتابات هي أن احتمال إجراء المفاوضات يزيد عندما تصل الحرب الأهلية إلى «الجمود الضار»، وهو وضع لا يستطيع فيه أي من الطرفين أن ينتصر عسكرياً ولكن يدفع تكاليف استمرار القتال. وكما قال وليام إ. زارتمان (William I. Zartman) «يحدد الجمود الضار لكل من الطرفين الوقت المناسب للحل: فالطرفان عالقان في وضع لا يمكنهما من خلاله تصعيد الصراع بالوسائل المتاحة لهما وبتكلفة مقبولة»¹² ووفقاً لهذا المعيار، ينبغي أن تكون الحرب الأهلية في سوريا جاهزة لإجراء المفاوضات بشأنها. وقيمت المجموعة الدولية للأزمات (International Crisis Group) مؤخراً أنه «لا يمكن للمعارضة ولا للنظام أن ينتصرا عسكرياً»¹³ واعتبر فريدريك هوف أن «حدة الصراع في سوريا اشتدت إلى درجة أن إطلاق النار والمناورات القتالية التقليدية بين الوحدات العسكرية المتعارضة باتت نادرة نسبياً»¹⁴ وأعلن البيان المشترك لمجموعة العشرين (G20) في أيلول (سبتمبر) 2013 أن «الصراع في سوريا ليس له حل عسكري»، ما يشير إلى أن الحرب الأهلية قد تكون أصبحت حالة من الجمود الضار.¹⁵ ورغم ذلك لا يزال المقاتلون في سوريا بعيدين عن المشاركة في مفاوضات مجدية. وقد تكون حالة الجمود الضار شرطاً أساسياً لبدء محادثات السلام، ولكنه ليس بشرط كافٍ. وعلى الأقل ينبغي أن يعترف المقاتلون بأن هناك حالة من الجمود، ولكن قد يكون ذلك أحد العوامل المفقودة في سوريا.

الديناميكيات قبل المفاوضات

أحد المقاربات الرئيسية لدراسة إنهاء الحرب الأهلية هو تحليل الديناميكيات قبل إجراء المفاوضات، مع التركيز على المتغيرات التي تجعل المفاوضات أكثر أو أقل احتمالاً للحدوث. يواجه المقاتلون ضرورة احتساب التكاليف مقابل المنافع في ما يخص المزايا النسبية للقتال مقابل المحادثات. فقبل أن يشاركوا في المحادثات، ينبغي أن يعتقدوا أن ذلك مجد أكثر من القتال. وفي هذا السياق ذكر تحليل مبكر مهم للحرب أنه «لا يمكن التوصل إلى اتفاق (صريح أو ضمني) لإنهاء الحرب ما لم يجعل الاتفاق الطرفين أفضل حالاً، فينبغي أن تكون المنفعة المتوقعة من مواصلة الحرب بالنسبة لكل طرف أقل من المنفعة المتوقعة من التسوية»¹⁶ وتتوقف منفعة كل طرف في القتال على تقديرات احتمال فوزه بالحرب. وإذا انخفضت توقعات طرفٍ ما في الربح، يصبح الاستمرار في القتال أقل فائدة وتزيد رغبة هذا الطرف في التفاوض. وإذا فهمنا حسابات التكاليف والمنافع للحكومة السورية والتمرديين يمكننا أن نتوقع بدقة رغبتهما في التفاوض، وربما نتوقع كيف يمكن أن تغير الأحداث حساباتهما وتزيد أو تنقص من رغبتهما في التفاوض. ولكن تُغفل هذه المقاربة حقيقة أن التقدم العسكري ليس دائماً ظاهرة واضحة ولا سيّما في الصراعات غير النظامية: فيمكن للمقاتلين تفسير النتائج العسكرية بشكل مختلف وبالتالي احتساب منافع مواصلة القتال بطرقٍ يصعب توقعها. ففي أوائل حرب فيتنام

يواجه المقاتلون ضرورة احتساب التكاليف مقابل المنافع في ما يخص المزايا النسبية للقتال مقابل المحادثات. فقبل أن يشاركوا في المحادثات، ينبغي أن يعتقدوا أن ذلك مجد أكثر من القتال.

قاست الولايات المتحدة تقدّمها بعدد قتلى مقاتلي العدو أو بخصائص الأرض المضمونة. ووفقاً لهذه المقاييس، استطاعت أن تدعي أنها تحرز تقدماً وبالتالي أنّ هناك منفعة كبيرة في مواصلة القتال. ولم تتغير هذه التصورات إلا تدريجيّاً وبعد مرور وقت طويل على القتال وبعد تغير التصورات حول طبيعة القتال. وفي سوريا يحظى القتال في دمشق بتركيز كبير بسبب القيمة الرمزية للعاصمة، وبالتالي قد يؤثر على تصوّرات الصراع أكثر من استيلاء المتمردين السوريين على قاعدة منغ الجوية في شمالي سوريا في آب (أغسطس) 2012 مثلاً، وهو أمر مهم عسكريّاً لأنّه قد يفتح خط إمدادات من تركيا. وقامت دراسة أخرى مهمّة عن ديناميكيات المساومة في حالات الحرب الأهلية بتوسيع تحليل تكاليف ومنافع القتال مقابل المحادثات. وقال بول ر. بيلار (Paul R. Pillar) إنّ المتحاربين سيرفضون التفاوض إذا كان أي من الطرفين يعتقد أنّ هدفه لا يتطلّب تعاون الطرف الآخر، وأنه يستطيع تحقيق هدفه عسكريّاً وأنّ تحقيق الهدف عسكريّاً أقل تكلفة من تحقيقه عبر التفاوض. وبعبارة ما هو متوقع، إنّ إبقاء الطرفين على بعض القدرات القتالية يساعدهما على الموافقة على الشروط لأنّه يقلل من مخاطر وتكلفة التعاون. وتضّر مطالبة الأسد بنزع سلاح المتمردين بفرص إجراء مفاوضات واقعية. ولهذه الأسباب، من غير المرجح أن تبدأ المفاوضات إلى أن يصبح مسار الحرب المستمرة واضحاً إلى حدّ ما، وأن يفهم المقاتلون التكاليف والمنافع النسبية المتوقعة للمحادثات مقابل القتال. ويصبح ذلك أصعب عندما لا تكون الجهات الفاعلة متناغمة وهذه هي الحال في سوريا بسبب الطابع المفكك للثورة.¹⁷

ويبدأ تحليل بيلار بمقاربة دور التصورات والمعتقدات حول المستقبل في بدء المفاوضات. ويشارك هذا التحليل نماذج سابقة في ضعف معالجة تفسير الأحداث العسكرية بشكل مباشر وغير صعب. وعلاوة على ذلك، يفترض التحليل أن الحدث المستقبلي الأهم بالنسبة إلى المقاتلين هو الحالة العسكرية. وهذا افتراض ضعيف في أي حرب، فلكل الحروب جوانبها السياسية والإقليمية والدولية،

وينطبق ذلك بشكل خاص على الحروب الأهلية وحالات التمرد التي يكون فيها الجانب السياسي أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، كان اعتراف المجتمع الدولي بالائتلاف السوري في عام 2012 حدثاً سياسياً ودبلوماسياً وليس حدثاً عسكريّاً، ويكاد يكون من المؤكد أنه اضطلع بدور رئيسي في تشكيل تصورات المتمردين السوريين لمسار الصراع وفائدة مواصلة القتال بالنسبة إليهم.

وقامت دراسة أخرى تركز على هيكل المحفزات للمفاوضات بتسليط الضوء على دور عدم التماثل. وقال زارتمان إنّ الحكومات تبدأ من موقف قوة ويبدأ المتمرّدون من موقف ضعف، وهو ما يجعل الحروب الأهلية صعبة لأنّ المفاوضات تعمل بشكل أفضل بين أطرافٍ متساوية: «نادراً ما يؤدي عدم تناسق الصراع الداخلي إلى حالة الجمود اللازمة للمفاوضات».¹⁸ وتتمثل الصعوبة الأخرى في وجود مصالح غير متماثلة: المتمرّدون يقاتلون من أجل وجودهم، في حين تعتقد الحكومة أنها تقاتل من أجل إعادة إرساء النظام، ويعني ذلك أيضاً أن هناك عدم تماثل في الالتزام (قد تراجع الحكومة وجهة نظرها إذا استمرت المعركة وكان أداؤها ضعيفاً). التمرد في حدّ ذاته موضوع يصعب التفاوض بشأنه. ووفقاً لزارتمان إنّ «الاعتراف هو نقطة الإنطلاق ونقطة الوصول في آن واحد... وليس هناك مجال للمقايضات وهي مكونات الصفقات. إنّ قضية المتمردين والتزامهم جزءان أساسيان لا يتجزآن، ولا يملك المتمرّدون سوى القليل ليتخلوا عنه وهو تمردهم».¹⁹ كما أنه من الصعب جعل كل طرف يعترف بالمتحدثين باسم الطرف الآخر كمحاورين شرعيين. ويمكن أن تختلف المفاوضات تبعاً لمرحلة تبعيّة التمرد: فيمكن لكل من النجاح والفشل أن يتحديا تماسك المتمردين وبالتالي شرعية ائتلاف

من غير المرجح أن تبدأ المفاوضات إلى أن يصبح مسار الحرب المستمرة واضحاً إلى حدّ ما.

التمرد في حد ذاته موضوع يصعب التفاوض بشأنه.

بسيط أو هزيمة لطرفٍ أو لآخر. وبالمثل، قارن ر. هاريسون واغرن (R. Harrison Wagner) تحليل للحرب باعتبارها «يانصيب مكلف» يدفع فيه المقاتلون تكلفة عالية لشن الحرب باعتقادهم أنهم قد «يفوزون» أو يحصلون على منافع تفوق تكاليفهم، مع تحليل للحرب باعتبارها لعبة مساومة يشكل فيها القتال المستمر جزءًا من عملية توليد شروط النتيجة النهائية.²³

وفي حين أنه صحيح أن الحرب قد لا تنتهي بانتصار واضح لطرفٍ وهزيمة للطرف الآخر، فمن المرجح أن المقاتلين يرجون ذلك. ويدخل المقاتلون في حرب على أمل تحقيق النصر، وبالتالي يبدو أنه لا جدوى من مناقشة ديناميكية التفاوض بين الأطراف في خلال المرحلة الأولى من الحرب عندما لا يزال الطرفان يرميان إلى الفوز. وعلاوةً على ذلك، لا يمكننا أن نعرف مسبقًا متى تكون الحرب في مرحلتها الأولى ومتى تكون اقتربت من النهاية. ويمكن فقط للتحقيق التجريبي لمعتقدات المقاتلين حول تقدمهم النسبي في الحرب أن يخبرنا بذلك. إذًا تخبرنا هذه المقاربات النظرية عن ديناميكيات التفاوض عندما تبدأ، ولكنها تخبرنا القليل عن متى أو لماذا قد تبدأ. وركز بحثٌ آخر على شروط محدّدة للتسوية أكثر ملاءمة للسلام الدائم. ويعتبر التقسيم والفصل وتقاسم السلطة على نطاقٍ واسع أشكالًا للتسوية المحتملة في الحرب الأهلية. وبحسب جاين هول (Jane Holl) «عندما يقبل المتحاربون فكرة أن الحرب قد تنتهي دون القضاء على الخصم أو طرده، تُطور الأطراف المتحاربة ما يمكن وصفه بمستوى من اللامبالاة في ما يتعلق بالتسوية»،²⁴ وبالتالي تصبح أكثر انفتاحًا على تقاسم السلطة واتفاقيات مماثلة، على الرغم من أن ذلك لا يصف ما الذي يجعل المقاتلين يصلون إلى هذا الاعتقاد. وحتى عندما يكون هذا الاعتقاد قائمًا لا تأتي المفاوضات تلقائيًا:

المتمردين كمشارك في التفاوض. وتساعد كل هذه الأسباب في تفسير لماذا لا تزال المفاوضات في سوريا بعيدة المنال حتى هذه المرحلة.

ولا يمكن قول سوى القليل عن كيفية بدء المفاوضات. ويدّعي زارتمان أنه يرجح إجراء المفاوضات عند وجود «حالة من الجمود الضار لكل من الطرفين، ومتحدثين شرعيين، وصيغة لإيجاد مخرج»،²⁰ وهذا ملخص عام لا يحدّد ما الذي يشكل «صيغة» مفيدة. هل تُعتبر خطة النقاط الست أو خطة الأسد للسلام صيغةً جيدة؟ ودون مزيد من التوجيه، لا تعتبر أيًا من هاتين الخطين خطة جيدة إلى أن تنجح، ثم وبأثر رجعي تُعتبر أنها كانت جيدة، وهو ليس باحتمال مفيد لصانعي السياسات. «تجري المفاوضات عندما يفقد الطرفان الثقة في حظوظهما في الفوز ويريان فرصةً لخفض الخسائر وتحقيق الرضا عن طريق التسوية»،²¹ ولكن ما الذي يسبب تحولًا في معتقداتهم إذ يفقدون الثقة في تحقيق الانتصار أو ينظرون إلى فرصة للسلام؟ يذكر زارتمان باختصار أن التصعيد السياسي والتغيير في القيادة قد يساعدان على إنشاء نقاط تحول، وفي حين أن هذه الأفكار قد تكون دقيقة لكنها أيضًا منخفضة التحديد.

الديناميكيات ضمن المفاوضات

تمثل المقاربة الأخرى لإنهاء الحرب في دراسة الديناميكيات التي تحصل ضمن المفاوضات عندما تبدأ، وغالبًا ما تقترن بفكرة أن الحرب والمفاوضات تتداخل عادةً. وبنى جايمس مورو (James Morrow) على نموذج احتساب المنافع مع فكرة أن الحروب في كثير من الأحيان لا تنتهي بانتصار واضح لطرفٍ واحد وهزيمة للآخر. ولا تقتصر نتائج الحرب على متغير ثنائي يعتمد على الانتصار والهزيمة، فتنتهي الحروب مع مجموعة كاملة من النتائج بين الأهداف المفضلة للطرفين، وتركز المفاوضات عادةً على دفع النتيجة باتجاه طرفٍ أو آخر.²² وعلى سبيل المثال، قد تنتهي الحرب السورية باتفاق تقاسم السلطة أو تغييرات دستورية، بدلًا من انتصارٍ عسكري

أملاً ضئيلاً للمفاوضات على المدى القريب في سوريا. فلم يتخذ المقاتلون السوريون أي خطوات تتجاوز حالة الجمود الضار، ربما باستثناء إعلان الحكومة السورية القبول بوقف إطلاق النار في أوائل عام 2012، الذي انتهكته بسرعة. ورفض الأسد مراراً شرعية «الإرهابيين» و«التكفيريين» في اقتراحه للسلام، وأصبحت قيادة المتمردين أقل اعتدالاً مع استبدال الخطيب بالجرى. ويتعارض طلب المتمردين الأساسي وهو الإطاحة بالأسد مع اتفاق تقاسم السلطة، ولم يلتزم أي من الطرفين بخطة النقاط الست والتي تنص على دور الأمم المتحدة كطرفٍ الثالث. وبالتالي يساعد تحليل كلارك وبول على فهم استعصاء الحرب الأهلية في سوريا على الحل. ولا يقدم التحليل سوى تفسيراً قليلاً عما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لدفع الأطراف المتحاربة إلى المضي قدماً نحو طريق السلام. إن إطارهما التحليلي، واضح ومفضل أكثر من معظم التحليلات الأخرى، هو بمثابة وصف للمفاوضات الناجحة أكثر من تحليل لما يحفز الأطراف للقيام بكل خطوة في العملية.

ظلّ المستقبل والحرب الأهلية

بالكاد تنطرق هذه التحليلات إلى الكتابات الكثيرة عن إنهاء الحرب الأهلية. وقد ركّز علماء آخرون على وجود أو غياب موارد قابلة للقسم ليقاسمها المقاتلون في ما بينهم،²⁷ وعلى كون الرهانات منخفضة بما فيه الكفاية لبشعر المقاتلون بأنهم قادرون على تقديم تنازلات، وعلى إمكانية بقاء المتمردين على قيد الحياة في فترة الضعف الأولى،²⁸ وعما إذا كانت شروط التفاوض داخلية أو خارجية المنشأ بالنسبة إلى الصراع نفسه.²⁹ تميل الكتابات ككل إلى طرح السؤال عن كيف تؤدي الظروف المواتية إلى إجراء المفاوضات، ولماذا تُنتج الظروف المواتية أحياناً مفاوضات وأحياناً أخرى لا، ولماذا يعتقد المحاربون أن مجموعة معينة من الشروط مقبولة. مثلاً، لماذا بعض القادة معتدلين والآخرين ليسوا كذلك؟ لماذا تعترف الحكومات أحياناً بشرعية فضائل المتمردين كشركاء في المفاوضات

وفي بعض الأحيان، يستمر الطرفان في القتال لأنهما يقدران «شكل التسوية» أكثر من اهتمامهما بأضرار الصراع ويرون القتال كوسيلة للتأثير على شروط التسوية النهائية. فعلى سبيل المثال، إن وضع عسكري محسّن يعطي طرفاً نفوذاً أكبر للمساومة؛ أو ربما قتل أفراد الخصم الرئيسيين يمنهم من الاضطلاع بدور في تسوية ما بعد الحرب. وتشير هول إلى أنّ معرفة حسابات الخصم مفيدة للتوصل إلى تسوية سلام: إن فهم القيمة النسبية التي يخصصها للسلام مقابل الانتصار أو التكاليف التي يخصصها للصراع مقابل التسوية، من شأنه أن يمكن المرء من صياغة استراتيجية ردّ. ولكن أغفلت هول أنّ الاستراتيجية قد تنطوي على مزيد من القتال بقدر محادثات السلام، لذلك لا تؤدي معرفة حسابات الخصم بالضرورة إلى السلام. وأخيراً، لاحظت بحق أن قوة الإرادة السياسية للمقاتل، تقاس بـ «مستوى التكاليف التي يُعتبر تكبدها مقبولاً»، وهو عامل هام آخر يعمل على إعاقة إمكانية إجراء محادثات سلام.²⁵ ومع تصاعد الحرب وتكبد كلا الطرفين تكاليف من استخدام الأسلحة الكيميائية مثلاً، قد تدفهم الخسائر إلى إعادة النظر في مستوى التكاليف التصاعديّة المقبولة، ما يجعلهم أكثر التزاماً بالحرب ويجعل إنهاء الحرب أصعب، وتبدو هذه النظرة متسقة مع وجهة النظر المنطقية بأن المتمردين يصبحون أكثر التزاماً بقضية كلما زادت معاناتهم من أجلها، كما هي حال المتمردين السوريين.

وحاول تحليل لمؤسسة RAND أجراه مؤخراً كولين ب. كلارك (Colin P. Clarke) وكريستوفر بول (Christopher Paul) أن يبني على فكرة حالة الجمود الضار من خلال القول بأن الجمود ليس سوى الخطوة الأولى في عملية تتوج بالسلام. وبعد الوصول إلى حالة الجمود يرجح أن تنجح المفاوضات إذا تضمنت اعتراف الحكومة والمتمردين ببعض البعض كمحاورين شرعيين لإجراء المحادثات، والموافقة على وقف إطلاق النار، وقبول اتفاقات وسيطة لا تتضمن اتفاق سلام شامل، وقبول ترتيبات تقاسم السلطة، واعتدال قيادتهم والاتفاق على طرف ثالث ضامن.²⁶ ولا يعطي هذا التحليل سوى

وأحياناً أخرى لا تعترف بذلك؟ كيف ومتى ينظر المقاتلون إلى الرهانات على أنها «منخفضة» مقابل كونها «مرتفعة»؟ ما الذي يجعلهم يدركون أن موردٍ ما، مثل سلطة الدولة، قابل للتقسيم؟ تميل النظريات التي تركز على الظروف الخارجية وديناميكيات التفاوض إلى عدم إعطاء أهمية كافية لتصورات ومعتقدات وإيديولوجية المشاركين لصالح جهة فاعلة هيكلية وعقلانية أو تفسيرات بيئية، ولكن هذه الأشياء غير الملموسة هي بالتحديد التي قد تكون المتغير المتداخل بين الظروف المواتية وشروط التسوية من جهة، والسلام الفعلي من جهة أخرى.

إنّ إحدى طرق معالجة غير الملموسات هذه هي النظر إلى ما يعتقد المقاتلون بشأن المستقبل. وعلى العموم، ركزت الكتابات على الظروف قبل المفاوضات أو أثناءها، والظروف داخل الدولة المتحاربة، ولكن العلماء أعطوا فقط تلميحاً عن كيفية تأثير الظروف في المستقبل وخارج ساحة المعركة على احتمال إجراء المفاوضات في الوقت الحاضر ونجاحها. وقد أدرك علماء الاجتماع منذ فترةٍ طويلة أنّ الأحداث المستقبلية المتوقعة تؤثر على السلوك الحالي، فتتأثر خياراتنا بما يسمى ظل المستقبل. وطبّق المنظرون في مجال العلاقات الدولية هذه الفكرة لفهم كيف ولماذا قد تختار دول ذات سيادة أن تتعاون في ظل ظروف من الفوضى.

ووفقاً لروبرت أكسيلرود (Robert Axelrod) «ما يجعل التعاون ممكناً هو حقيقة أنّ اللاعبين» أي الدول ذات السيادة «قد يجتمعون مرةً أخرى. ويعني هذا الاحتمال أنّ الخيارات المتخذة اليوم لا تحدّد

فقط نتيجة هذه الخطوة، بل يمكن أن تؤثر أيضاً على الخيارات اللاحقة للاعبين»³⁰

وينطبق الأمر عينه على المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب الأهلية بسبب أوجه التشابه القوية بين الحرب الأهلية وظروف الفوضى، وهي عدم وجود سلطة مركزية قادرة على إنفاذ النظام. وتشير حجة بيلار بأنه يُرجح إجراء المفاوضات عندما تكون نتيجة الحرب إشارات واضحة إلى حدّ كبير في هذا الاتجاه، فيصبح المقاتلون أكثر إقبالا على التعاون (التفاوض) إذ تترسخ توقعاتهم حول المستقبل، كما تشير فكرة زارتمان بأنه يزيد احتمال إجراء المفاوضات عندما يفقد المقاتلون الثقة في قدرتهم على الفوز. وترتبط الفكرتان بمعتقدات المحاربين حول المستقبل. ويدرس أليستير سميث (Alastair Smith) وألان سي ستام (Allan C. Stam) دور المعتقدات وبخاصة تلك المتباينة، حول الوضع التفاوضي ولكن يركزان على المعتقدات حول الحاضر.³¹ وأشار هول إلى أنّ المتحاربين يقدّرون قيمة الصراع «بالأثر اللاحق أكثر من الأثر الرجعي»³²، فلا تُعتبر المعركة ذات أهمية استراتيجية ما لم تدفع المقاتلين إلى «مراجعة توقعاتهم بشأن المسار المستقبلي للحرب»³³. وينطبق الأمر عينه على الظروف الأخرى التي تؤثر على تصورات المقاتلين حول القيمة المستقبلية للحرب. ما تعتقد الأطراف المتحاربة أنه قد يحصل في المستقبل، بعد مفاوضات افتراضية، سيؤثر على رغبتها وقدرتها على المشاركة في المفاوضات، والمطالب التي تقدمها في خلال المفاوضات ورغبتها في الالتزام بشروط الاتفاق.

ركّزت الكتابات على الظروف قبل المفاوضات أو أثناءها، والظروف داخل الدولة المتحاربة، ولكن العلماء أعطوا فقط تلميحاً عن كيفية تأثير الظروف في المستقبل وخارج ساحة المعركة على احتمال إجراء المفاوضات في الوقت الحاضر ونجاحها.

يُعتبر حدثان مستقبليان مرتبطان الأهم في تحديد موقف المتحاربين من المفاوضات وهما احتمال التزام الطرف الآخر بأى اتفاق سلام، ووجود أو غياب طرف ثالث كفيل للسلام. وعلى وجه الخصوص، خلص تحليل باربرا ف. والتر (Barbara F. Walter) الذي يستند إلى دراسة عن الحروب الأهلية وحركات التمرد منذ عام 1940 إلى أن إنفاذ طرف ثالث للتسويات التفاوضية أمرٌ حاسم لنجاحها بسبب دور الطرف الثالث كمحاور موثوق به ومحيد ومتحقق من الطرف الخصم.³⁴ إن دور سوريا كضامن لاتفاق الطائف في لبنان هو مثال على ضمان طرف ثالث، على الرغم من أن سوريا لم تكن محايدة. «إذا وافق طرف ثالث على تنفيذ شروط معاهدة السلام، تنجح المفاوضات دائماً بغض النظر عن الأهداف الأولية أو أيديولوجية أو إثنية المشاركين. وإذا لم يتدخل طرف ثالث تفشل عادةً هذه المحادثات».³⁵ وتُعتبر الأطراف الثلاثة بالغة الأهمية لأنه «يكاد يكون من المستحيل أن يرتب المقاتلون أنفسهم الضمانات الموثوقة بشأن شروط التسوية». وفي ظل غياب المؤسسات الطبيعية التي تبت في الخلافات سلمياً بما في ذلك المحاكم والشرطة والأحزاب السياسية وهيئة تشريعية، وهذه هي المؤسسات التي رفضها التمرد ودمرتها الحرب، يفتقر المقاتلون إلى الوسائل لإنفاذ التزام خصمهم باتفاق سلام وبالتالي يفتقرون إلى الأسس التي تُبنى عليها الثقة بالآخر. «فقط عندما يتدخل منفذ لضمان الشروط تصبح الالتزامات بنزع السلاح وتقاسم السلطة السياسية قابلة للتصديق».³⁶ بالإضافة إلى دور المجتمع الدولي في ضمان السلام، فهو يميل أيضاً إلى جمع موارد مهمة لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، ما ينشئ فرصاً اقتصادية (مشروعة وغير مشروعة) للنخب أثناء الحرب. وبالتالي يمكن لتدخل المجتمع

الدولي أن يخفف العنف (مخفّضاً بذلك تكلفة استمرار التحركات) وأن يزيد المنافع من خلال الفرص الاقتصادية. وإذا كان المقاتلون يعتقدون أن المجتمع الدولي غير قادر أو غير راغب في الاضطلاع بدور الطرف الثالث الضامن للسلام والموزع لمساعدات إعادة الإعمار، فمن غير المحتمل أن يتوصلوا إلى اتفاق سلام أو أن يتعاملوا مع أي مفاوضات أو اتفاق وسيط بجدية. أمّا إذا كان المجتمع الدولي قادراً أن يعلن مسبقاً عن رغبته وقدرته على ضمان السلام وإنفاق الموارد على إعادة الإعمار إذا اتفق المقاتلون على الشروط، قد يكتشف الطرفان قريباً رغبةً جديدةً في التفاوض حتى لو لم تتغير ظروف أخرى. وفي الحرب الأهلية، تولي الجهات الفاعلة أهمية كبرى للحاضر لأنها ليست متأكدة أنه سيكون هناك غداً. كلما كانت الأطراف واثقة أنه سيكون هناك غد كلما زادت رغبتها في التحدث عن ذلك. كما كتب روبرت أكسيلرود وروبرت أ. كيوهان (Robert O. Keohane) «كلما ارتفعت قيمة المكاسب المستقبلية مقارنةً بالمكاسب الحالية، ينخفض المحفز للتخلي عن موقف معين اليوم، لأنه من المرجح أن ينتقم الطرف الآخر غداً».³⁷ إن احتمال التدخل الدولي يهيئ المجال للمقاتلين للتفكير في الغد. وبعبارة أخرى، إن معتقدات الأطراف حول المستقبل تتغير تصوراتهم الحالية للتكاليف والمنافع النسبية للقتال مقابل المحادثات. إن عملية احتساب التكاليف والمنافع ليست موضوعية، فهي تجري في أذهان المقاتلين المحدودة بكل الطرق التي اعتاد عليها منتقدو نماذج الجهات الفاعلة العقلانية – أي العقلانية المحدودة، وتلبية الرغبات، والنقص في المعلومات، والتحيز المعرفي، وتحيز الحداثة، والالتزامات الأيديولوجية، وبالتأكيد التوتر والإجهاد من القتال.³⁸ وفي هذا المحيط النفسي المعقد، تضطلع المعتقدات حول

فقط عندما يتدخل منفذ لضمان الشروط تصبح الالتزامات بنزع السلاح وتقاسم السلطة السياسية قابلة للتصديق.

المسار المستقبلي للأحداث (التي قد تكون أو لا تكون قائمة على أسس سليمة) بدور مهم في رغبة الجهات الفاعلة في إبرام تسوية عن طريق التفاوض والامتثال لها.

ومن السهل نسبيًا رؤية كيف أنّ هذه الفكرة، أي أنّ ظلّ المستقبل يؤثر على رغبة المقاتلين في التفاوض على إنهاء الحرب الأهلية، تنطبق على الأوضاع التي يكون قد استنتج فيها المقاتلون أنّ تكاليف القتال مرتفعة جدًا بالنسبة إلى النتائج القابلة للتحقيق. ولاختبار مدى معقولية هذه الفكرة، من المفيد النظر في تجربة فكرية يعتقد فيها المقاتلون في البداية أنهم سيكسبون من القتال المستمر. وإذا اعتقد قادة المتمردين في حرب أهلية أنهم يحققون تقدمًا عسكريًا وأنه بإمكانهم الحصول بانتظام على المال والأسلحة والمجندين، فمن المحتمل أن يحسبوا أنهم يستفيدون من القتال المتواصل أكثر من التفاوض. ولا يشعر المتمرّدون بأي ضغط للتفاوض أو للتوصل إلى تسوية. ونتيجة لذلك، فإن نطاق النتائج المتفاوض عليها المقبولة بالنسبة إلى قادة المتمردين ضيق جدًا، وقد لا يكون موجودًا حتى، ولا يتضمن استسلام الحكومة. لقد حددوا التكلفة المستعدين أن يدفعوها من أجل النتيجة التي يأملون تحقيقها، وهم قادرون على دفع تكلفة مرتفعة نسبيًا.

ولكن، إذا اعتقد قادة المتمردين عنهم أنّ المجتمع الدولي راغب وقادر على تنفيذ تسوية عن طريق التفاوض، وضمان السلام، والاستثمار في إعادة إعمار البلاد في المستقبل، يواجه عندها قادة المتمردين عملية حسابية جديدة. ومن خلال إنشاء إمكانية للخروج من الحرب، يغيّر المجتمع الدولي نطاق النتائج الممكنة ويقدم نتيجة واحدة لا تتطلب تكاليف القتال المرتفعة. قد تبدو الآن تكاليف القتال حتى الانتصار النهائي غير ضرورية، إن لم تكن كذلك بالنسبة إلى قادة المتمردين فهي كذلك بالنسبة إلى جزء من قاعدة دعمهم، الأمر الذي سيترجم إلى ضغط على القادة. وبغض النظر عن ذلك، سيتأثر استعداد المتمردين لدفع تكاليف باهظة، وسينخفض تحملهم للتكاليف الإجمالية، وسيزيد بالتالي استعدادهم للتفاوض

وسيتوسع نطاق النتائج المقبولة بالنسبة إليهم. وما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى هذه الحجة هو أنّ قدرة المتمردين المادية على دفع تكاليف باهظة لم تتغير كما لم يتغير وصولهم إلى الموارد أو الوضع العسكري، فلم تتغير سوى معتقداتهم بشأن المستقبل. والأهم من ذلك هو أنّ هذه الحجة لا تتطلب منا أن نفترض أنّ المتمردين والقوات الحكومية سيكونون مُحَفَّزين برغبة صادقة في السلام، أو حتى أنّ المجتمع الدولي يتمتع بكفاءة عالية لوضع حدّ للقتال. لا يمكن أن يكون أيًا من الاحتمالين صحيحًا. وكل ما هو مطلوب هو الاعتقاد بأن وجود القوات العسكرية الدولية سيخفف من حدّة القتال، حتى لو لم تكن تُستخدم بخبرة، وهو افتراض عادل نظرًا لسجل معظم التدخلات منذ نهاية الحرب الباردة، وبالتالي يخفّض وجود هذه القوات تكلفة «ممارسة الأعمال التجارية» للجميع؛ إضافةً إلى الاعتقاد بأنّ هذا التدخل سيُجلب مساعدة إعادة الإعمار التي يمكن سرقتها أو استغلالها من قبل النخب من كلا الجانبين (وهو أيضًا افتراض عادل).

وحتى التدخلات الصغيرة أو غير الفعّالة عادةً ما تؤدي إلى هدوء مؤقت في القتال (أو على الأقل تؤدي إلى التحول من العنف السياسي إلى العنف الإجرامي الذي لم يعد يهدّد الدولة) لأن الوجود الدولي يغيّر «قواعد اللعبة» والتوازن المحلي للسلطة، وديناميكيات التفاوض بين النخب المحلية، ومعتقدات وتصورات الجهات الفاعلة المحلية، ويمكنه أن يحفّز المقاتلين إلى التوقف واتباع نهج «الانتظار

في الحرب الأهلية، تولي الجهات الفاعلة أهمية كبرى للحاضر لأنها ليست متأكدة أنه سيكون هناك غدًا. كلما كانت الأطراف واثقة أنه سيكون هناك غد كلما زادت رغبتها في التحدث عن ذلك.

والترقب». وبالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تعمل النخب المحلية مع المتدخلين الدوليين لبناء سلام «توافقي» أو «حيادي»، وهي عملية يمر فيها السكان المحليين عبر اقتراحات اتفاقات سلام مقابل الحصول على موارد إعادة الإعمار الدولية، كما هي الحال في البوسنة أو ربما أفغانستان. وفي حين أن هذه ليست النتيجة المثلى التي ترمي إليها الجهات الفاعلة الدولية، لكنها قد تكون كافية لإقناع المتمردين وقادة الحكومة بالدخول في مفاوضات وأخذ اتفاقات السلام على محمل الجد. وإذا اعتقد قادة المتمردين والحكومة على حدٍ سواء أنهم سيستفيدون اقتصاديًا بينما يعانون من عددٍ أقل من الضحايا ويعرضون أنفسهم لخطر أقل في ظل وجودٍ دولي، تصبح عندها محادثات السلام قابلةً للتحقيق.³⁹

الخاتمة: التأثير على مستقبل سوريا

قدّم العلماء والمعلقون مجموعةً من الصفات للمشاركة الدولية في الحرب الأهلية السورية. وقد حثّ البعض الولايات المتحدة ببساطة على اتّخاذ موقف والإطاحة بالأسد، وحثّ آخرون الولايات المتحدة على البقاء خارج سوريا وترك الوضع يتبلور بنفسه. وبين هذين الخيارين المتطرفين، اقترح المحللون مجموعة من المبادرات الدولية الرامية إلى دفع الفصائل إلى طاولة المفاوضات، بما في ذلك تسليح المتمردين، ومنح حقّ اللجوء إلى الأسد والأشخاص المقربين منه وعائلته، وفرض منطقة حظر جوي فوق أجزاء من سوريا. وشنّ ضربات عسكرية محدودة على أهداف مختارة داخل سوريا. وللأسف ستكون القوة العسكرية أنسب لسياسة الإطاحة بالأسد. وإذا كان المجتمع الدولي ينوي إنهاء الحرب الأهلية السورية من خلال المفاوضات بدلًا من انتصار طرفٍ أو آخر، فمن غير المرجح أن يساعد التدخل العسكري أثناء النزاع.

وعلى سبيل المثال، حثّ البعض الولايات المتحدة على شنّ حملة قصف ضدّ نظام الأسد، وذلك ليس بهدف تحفيز انتصار المتمردين بل ببساطة لإضعاف قدرات الحكومة السورية وإقناع

الأسد بأنه لا يستطيع الفوز وبالتالي إجبار نظامه على المشاركة في طاولة المفاوضات. ودعا أندرو تابلر (Andrew Tabler) إلى «تدخل عسكري جزئي يهدف إلى دفع جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات». وقال «بعد أن تكثّف واشنطن مشاركتها، ينبغي أن تسعى إلى إجراء محادثات بين النظام وقوات المعارضة المعتدلة». والهدف من القوة العسكرية ليس تدمير نظام الأسد بل الضغط عليه. «ومن خلال ترجيح كفة الميزان على الأرض لصالح المعارضة يمكن لواشنطن إقناع النظام، أو على الأقلّ رعاته في موسكو، بأن الصراع لن ينتهي بالقوة وحدها. وعلاوةً على ذلك، إنّ هذا الدعم الأميركي المتزايد للمعارضة سيعطي الأميركيين نفوذًا أكبر لجلب المتمردين إلى طاولة المفاوضات».⁴⁰ وبالمثل، تشير غايل تزيماك ليمون إلى أن القوة العسكرية المحدودة ستعزّز نفوذ الولايات المتحدة على كلا الطرفين وتزيد من فرص موافقتهما على التفاوض. وينبغي أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها على شكل ضغط متواصل وضربات عسكرية محتملة للمساعدة في جلب جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ويمكن أن يشمل ذلك ضرب الأصول الرئيسية لنظام الأسد المرتبطة ببرنامج الأسلحة الكيميائية حتى في الوقت الذي تتزايد فيه عروض المفاوضات، على أمل أن يتم إبرام صفقة بين جميع اللاعبين وأن تنتهي الحرب بنقل السلطة، مهما كان ذلك يبدو مستبعدًا في الوقت الراهن».⁴¹

والأمر المشترك بين هذه التوصيات هو الافتراض بأنّ التدخل العسكري الأميركي سيدفع المقاتلين السوريين إلى طاولة المفاوضات، وبالفعل هذا هو الخيار الأفضل للمجتمع الدولي لأنه سيحقق السلام بسرعة أكبر من الخيارات الأخرى. وفي حين أنّ التدخل العسكري الأميركي في الحرب الأهلية السورية، سواء كان عبر فرض منطقة حظر جوي، أو تسليح المتمردين أو قصف أهداف حكومية، قد يؤدي إلى إضعاف قدرات النظام وحتى تمكين انتصار المتمردين، فمن غير المرجح أن يسرّع في التوصل إلى إنهاء الحرب عن طريق التفاوض. وعلى سبيل المثال يشير ستيفن بيدل بحق

إلى أن منطلق الضربة العسكرية يعمل في الاتجاه المعاكس كما يقول مؤيدو الفكرة. « ويرى البعض أن الضربات الجوية الأميركية يمكنها أن تضطلع بدور محفز في تمكين مثل هذه الصفقة من خلال تغيير حساب مصلحة النظام أي عبر ترجيح ساحة المعركة لصالح المتمردين، ويقولون إن هذه الضربات قد تعطي النظام حافزاً يفتقر إليه الآن لتقديم تنازلات والقبول بسلام عن طريق التفاوض»⁴². ويشير بيدل، بعكس ما يقول تابلر، إلى أنه من غير المرجح أن تغيّر الضربات الجوية وحدها التوازن العسكري للقوة وبالتالي فمن غير المرجح أن تغير حسابات الأسد (حتى الحملات الجوية في كوسوفو وليبيا كانت مصحوبة بهجوم بري من قوات المتمردين). وفي الوقت عينه، يمكن للضربات الجوية أن تعزّز مطالب المتمردين السوريين وتجعلهم أقلّ رغبةً في التفاوض.⁴³ وربما يمكن للتدخل على نطاق أوسع أن يذهب بعيداً جداً: فبدلاً من إقناع الأسد أن الحرب قد وصلت إلى طريق مسدود فسيقنع ذلك على الأرجح أنه يخسر مرةً أخرى، ما يقلل من فرص مشاركة المتمردين في التفاوض. إنّ الحجة التي مفادها أنه يمكن ضبط دقة التدخل العسكري الدولي حتى يكون قوياً بما فيه الكفاية للتأثير على حسابات الأسد دون أن يكون قوياً جداً ليتسبّب بانتصار للمتمردين تُظهر الثقة التي لا أساس لها في قدرة القوة العسكرية الحادة على تحقيق أهداف دبلوماسية دقيقة.

ومن المرجح أن يطبل التدخل العسكري الأميركي في سوريا أمد الصراع. وكما أشار بيلاز، من غير المرجح أن تبدأ المفاوضات إلا عندما يصبح مسار النزاع واضحاً بشكل عام.⁴⁴ وإذا وصلت الحرب إلى طريق مسدود فهي تفي بأهم معيار لبدء المفاوضات كما يقول معظم المراقبون. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي على مساعدة السوريين في فهم أن هناك حالة من الجمود والأ يركز على تغيير الوضع العسكري. فمن خلال تغيير الوضع العسكري، قد يعيد التدخل العسكري الأميركي التقلب ويخلق مرة أخرى وضع غير واضح النهاية ويدمر أي نتيجة محتملة للصراع ربما تكون قد تشكلت في الأشهر

الأخيرة. ومن شأن ذلك أن ينهي أو على الأقل أن يطيل الاعتراف بالجمود، إذ يعيد كلا الطرفين حساب التكاليف والمنافع التي كسبها من استمرار القتال. ومن المرجح أن يجعل المتمردين، بوجه خاص، يعتقدون أنهم سيتكبدون الآن تكاليف أقل للقتال وأن لديهم فرصة أفضل لتحقيق الانتصار الكامل، ما يقلل من ميلهم إلى التفاوض. وعلاوةً على ذلك، يمكن أن يكون للتدخل الأميركي تأثيراً غير مقصود على تقوية عزم الأسد. إنّ عدم التماثل الذي يقول زارتمان أنه يجعل المتمردين يظهرين قدرًا أكبر من الالتزام ويكونون مستعدين لدفع تكاليف أعلى، يعود الآن على الحكومة السورية التي ستواجه صراعاً غير متكافئ ضد الولايات المتحدة الأقوى بدرجة هائلة. ومن خلال التدخل، ستغير الولايات المتحدة طبيعة عدم التماثل والسرمد المتعلق بالحرب وموقف الأسد فيها. فقد يكون الأسد قادراً الآن على التهرب من صورته كطاغية سيئ السمعة يذبح مواطنيه، وأن يتخذ بدلاً من ذلك موقف المستضعف الوطني والقومي الذي يدافع عن السيادة العربية ضد المنتمر الإمبريالي. ويمكن لهذا التحول أن يقنع عدداً قليلاً من الأشخاص من غير المقربين إلى الأسد، ولكن هذا هو المطلوب لمساعدة نظامه على تحمل تكاليف أعلى من أي وقت مضى في حرب من أجل بقائه. إنّ المراقبين الخارجيين على حق في أن المجتمع الدولي يمكن أن يضطلع بدورٍ رئيسي في تشكيل الصراع في سوريا وحتى دفع

وفي حين أن التدخل العسكري الأميركي في الحرب الأهلية السورية قد يؤدي إلى إضعاف قدرات النظام وحتى تمكين انتصار المتمردين، فمن غير المرجح أن يسرع في التوصل إلى إنهاء الحرب عن طريق التفاوض.

المقاتلين باتجاه التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، ولكن التدخل العسكري في الحرب هو الطريق الخاطئ لتحقيق هذه الغاية. وقد يكون التدخل العسكري في الحرب الأهلية السورية الخيار الأفضل إذا أرادت الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى أن تُسبب انتصارًا حاسمًا للمتمردين، ولكن ليس إذا كانت تهدف إلى تحفيز التوصل إلى تسوية عبر التفاوض. وبدلاً من ذلك، إن الأداة التي تمنح المجتمع الدولي أكبر قدر من النفوذ على الأحداث في سوريا هي الوعد بتدخل محايد في المستقبل إذا ما تفاوض الطرفان وتوصلا إلى تفاهم. ويمكن لوعده صادق من المجتمع الدولي، وربما تحت رعاية الأمم المتحدة، بتخصيص موارد كبيرة لإعادة إعمار سوريا بعد الحرب أن يكون الحافز الذي يدفع المقاتلين إلى طاولة المفاوضات. وكما ذكرت أعلاه، هذا لا يتطلب منا الاعتقاد بأن المتمردين سيلقون أسلحتهم وأن الحكومة ستبني الديمقراطية أو أن أيًا من الطرفين سيتعاون بتفانٍ مع جدول أعمال المجتمع الدولي، ولا حتى أن المجتمع الدولي سيكون فعالاً أو كفوئاً في تدخله. وتفترض هذه الحجة ببساطة أنه من المحتمل أن تعترف النخب السورية بأنها تدفع تكاليف باهظة وتتلقى منافع قليلة نسبياً من القتال المتواصل، وترحب بالتالي بمبادرة تعكس هذه الصيغة. ويشكل اتفاق سلام يجلب تدخلًا دوليًا، ربما على شكل توسع لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة القائمة في سوريا (UNSMIS)، فرصة جيدة لخفض مستوى العنف. ويمكن لتوسع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا أن يفصل فعلاً الفصائل المتحاربة، وأن يزيد الشفافية والمساءلة بينها، وأن يردع المفسدين أو يعتقلهم، وأن ينشئ مساحةً محايدةً للتنافس السياسي السلمي، مثلما قامت بعثات الأمم المتحدة المشابهة في

ومن المرجح أن يطيل التدخل العسكري الأمريكي في سوريا أمد الصراع.

موزمبيق ونيكاراغوا وكوسوفو وغيرها من عمليات بناء السلام ما بعد الحرب الباردة. كما ذكر بيدل أنه «حتى لو كانت الضربات الجوية تحفز المفاوضات، وحتى لو نجحت تلك المفاوضات، وحتى لو أدت النتيجة إلى إنهاء الحرب، فستظل هناك حاجة إلى التزام خارجي رئيسي وبالغ الخطورة بإرسال قوات برية لتحقيق استقرار النتيجة».⁴⁵ وفي الوقت عينه، يفتح اتفاق السلام الذي يجمع الأموال الدولية لإعادة إعمار سوريا فرصًا لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال السرقة والرشوة والفساد عقود إعادة البناء المشروعة. وإذا كان الالتزام الدولي بمستقبل سوريا في مرحلة ما بعد الحرب هو أحد العوامل الأساسية للبدء فورًا بمحادثات سلام جديدة، تؤدي عندها أي علامات على أن المجتمع الدولي غير راغب أو غير قادر على الالتزام إلى إطالة أمد حرب. وأثبت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة العمل من أجل سوريا أنهما غير قادرين على دفع خطة النقاط الست إلى أبعد من ذلك أو تأمين التزام صادق بوقف إطلاق النار، في حين أن مجموعة أصدقاء سوريا قد تقلصت وتهمّشت بسبب إصرار أعضائها على استقالة الأسد. وقد تنحّت الكثير من الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، عن الاضطلاع بدور الطرف الثالث الضامن بسبب انحيازها الصريح مع المتمردين ضدّ الأسد، في حين أن روسيا قامت بالأمر عينه من خلال الانحياز للأسد. وربما كان النقاش العام حول رد عسكري أميركي محتمل على استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية غير مفيد أيضًا. فعلى الرغم من أن النقاش لم يكن يتعلق بالالتزام الدولي بسوريا ما بعد الحرب، ربما اعتبره السوريون وغيرهم كعلامة عامة على عدم الاهتمام، أو تجنّب المخاطر، أو القيود المالية أو الإرهاق من جانب الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تضطلع بدور الطرف الثالث الضامن، ومن غير المرجح أن تساهم في المستقبل بقوات لبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سوريا، فمن المتوقع أن تدفع الولايات المتحدة حصة كبيرة من تكاليف حفظ

ويمكن لوعده صادق من المجتمع الدولي، وربما تحت رعاية الأمم المتحدة، بتخصيص موارد كبيرة لإعادة إعمار سورياً بعد الحرب أن يكون الحافز الذي يدفع المقاتلين إلى طاولة المفاوضات.

الروسي لكونه متناقضاً وغير مجدٍ⁴⁸ وكان هناك علامات قليلة في أوئل عام 2014 أنّ رغبة أي طرف في المشاركة في محادثات سلام جادة قد تغيرت للأفضل.

ويستطيع الإبراهيمي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى أن يحسّنوا احتمالات نجاح محادثات السلام إذا تمكنوا أولاً من الحصول على التزام صادق بسوريا في مرحلة ما بعد الحرب من المجتمع الدولي. وكانت محادثات جنيف II لتحظى بفرصة أفضل للنجاح لو عُقدت بالتزامن مع أو بعد مؤتمر رئيسي للمانحين لجمع تعهدات لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع واجتماع مجلس الأمن لتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا (UNSMIS) وتأمين التزامات قوات جديدة، على أن يكون ذلك مشروطاً بموافقة المتمردين والحكومة على الشروط.

وسيساعد الوعد بتخصيص الوقت والاهتمام والمال والمراقبين العسكريين الدوليين على إقناع المقاتلين من كلا الطرفين بأن اتفاق السلام ثابت، وأنهم سيكونون محميين من انسحاب الطرف الآخر، وأن مصالحهم ستكون محمية، وأنه ستتاح لهم فرصاً لتحقيق مكاسب في ظلّ نظام إعادة الإعمار، وبالتالي يمكنهم المخاطرة بإعطاء فرصة للسلام.

السلام، ولا يزال السلوك الأميركي يحدّد المسار لمعظم المجتمع الدولي. ويمكن لعدم الاهتمام أو تجنب المخاطر أو الإرهاق من جانب الولايات المتحدة أن يؤثر كعدوى على باقي المجتمع المدني. وجمع مؤتمر المانحين للاجئين السوريين في كانون الثاني (يناير) 2013 مبلغ 1.5 مليار دولار فقط، الذي خصّص بمعظمه للبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين.⁴⁶

ويواصل المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي دعمه لخطة النقاط الست في محادثات جنيف II الجارية. ولا تزال فصائل المتمردين تتصارع حول من سيمثلها وما هي مواقفها التفاوضية. وقد وافقت الحكومة السورية في وقت سابق على حضور المحادثات، بيد أنها أصرت على أنها لن تتحدث مع جماعات المتمردين. ولم يكن واضحاً ما الذي كانت ستؤدي إليه المحادثات دون التحدث، وهو ما ساهم ربما في فشل الجولة الأولى من المحادثات في كانون الثاني (يناير) 2014.⁴⁷ وكرّر وزير الخارجية الأميركية جون كيري (John Kerry) دعوة حكومته إلى استقالة الأسد في تشرين الأول (أكتوبر) 2013، حتى مع استمراره في تشجيع الحكومة السورية على الالتزام باتفاقها الذي يقضي بنزع أسلحتها الكيميائية، وهو موقف انتقده وزير الخارجية

ملاحظات

- ¹ « أدلة واضحة ومقنعة على الأسلحة الكيميائية في سوريا، تقارير فريق الأمم المتحدة »، (UN) "Clear and Convincing Evidence of Chemical Weapons in Syria, UN")، "Team Reports" مركز أنباء الأمم المتحدة، 16 أيلول (سبتمبر) 2013.
- ² غايل تزيماك ليمون (Gayle Tzemach Lemmon)، أفضل سيناريو في سوريا (The Best Scenario in Syria)، موقع 26، Snapshot *ForeignAffairs.com* (أغسطس) 2013. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014: <http://www.foreignaffairs.com/articles/137043/gayle-tzemach-lemmon/the-best-case-scenario-in-syria>
- ³ زاكاري لوب (Zachary Laub) وجونathan ماسترز (Jonathan Masters)، أزمة سوريا والاستجابة العالمية (Syria's Crisis and the Global Response)، ملف المعلومات الأساسية لمجلس العلاقات الخارجية، 11 أيلول (سبتمبر) 2013. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014: <http://secure.www.cfr.org/syria/syrias-crisis-global-response/p28402>
- ⁴ ستيفن بيدل (Stephen Biddle)، تقييم الحالة لضرب سوريا (Assessing the Case for Striking Syria)، شهادة أمام لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب الأمريكي، الجلسة الأولى، المؤتمر 113، 10 أيلول (سبتمبر) 2013.
- ⁵ مجلس العلاقات الخارجية، الطريق الصعب إلى السلام في سوريا (The Hard Road to Syrian Peace)، مقابلة مع فريدريك هوف (Frederic Hof) أيار (مايو) 2013. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014: <http://secure.www.cfr.org/syria/hard-road-syrian-peace/p30705>
- ⁶ المجموعة الدولية للأزمات، الصراعات المتفاقمة في سوريا (Syria's Metasizing Conflicts)، تقرير الشرق الأوسط رقم 143، 27 حزيران (يونيو) 2013، ص. 25-26.
- ⁷ راجع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2042 (S/RES/2042)، 14 نيسان (أبريل) 2012. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014: <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/295/28/PDF/N1229528.pdf?OpenElement>

- و مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، البيان الرئاسي رقم 6 (S/PRST/2012/6)، آذار 21 (م) 2012. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014: <http://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf>
- ⁸ فريدريك هوف (Frederic Hof)، "سوريا: هل هناك طريق إلى السلام؟" (Syria: Is There a Pathway to Peace)، ملاحظات لمركز Belfer Center، كلية Kennedy School of Government، جامعة Harvard، 24 أيلول (سبتمبر) 2013. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014: <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syria-is-there-a-pathway-to-peace>
- ⁹ جيريمي شارب (Jeremy Sharp) وكريستوفر بلانشارد (Christopher Blanchard)، الصراع المسلح في سوريا: الخلفية والاستجابة الأميركية (Armed Conflict in Syria: Background and U.S. Response)، واشنطن العاصمة: دائرة بحوث الكونغرس، RL33487، 6 أيلول (سبتمبر) 2013.
- ¹⁰ بشار الأسد (Bashar al-Assad)، "خطاب بشار الأسد بشأن الأزمة السورية" (Speech by Bashar al-Assad on Syrian Crisis)، كانون الثاني (يناير) 2013. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014: <http://www.voltairenet.org/article177102.html>
- ¹¹ المجموعة الدولية للأزمات، 2013، ص. 27.
- ¹² وليام إي. زارتمان (William I. Zartman)، محرر، سلام صعب المنال: التفاوض على إنهاء الحروب الأهلية (Elusive Peace: Negotiating an End to Civil Wars)، واشنطن العاصمة: صادر عن دار النشر Brookings Institution Press، 1995، ص. 8. راجع أيضًا نافين أ. بابات (Navin A. Bapat)، "التمرد وبدء عمليات السلام" (Insurgency and the Opening of Peace Processes)، صحيفة *Journal of Peace Research*، المجلد 42، رقم 6، تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، ص. 699-717.
- ¹³ المجموعة الدولية للأزمات، 2013، ص. 36.
- ¹⁴ هوف (Hoff)، 2013.
- ¹⁵ مجلس العلاقات الخارجية، البيان المشترك لمجموعة العشرين حول سوريا، أيلول (سبتمبر) 2013 (G20 Joint Communiqué on Syria, September 2013)، 6 أيلول (سبتمبر) 2013. اعتبارًا من 23 أيار (مايو) 2014:

¹⁶ دونالد ويتمان (Donald Wittman)، 'كيف تنتهي الحرب' (How a War Ends)، صحيفة *Journal of Conflict Resolution*، المجلد 23، رقم 4، كانون الأول (ديسمبر) 1979، ص. 744.

¹⁷ بول ر. بيلار (Paul R. Pillar)، التفاوض على السلام: إنهاء الحرب كعملية مساومة (*Negotiating Peace: War Termination as a Bargaining Process*)، برينستون، نيو جيرسي: صادر عن دار النشر Princeton University Press، 1983.

¹⁸ زارتمان (Zartman)، 1995، ص. 8.

¹⁹ زارتمان (Zartman)، 1995، ص. 10.

²⁰ زارتمان (Zartman)، 1995، ص. 18.

²¹ زارتمان (Zartman)، 1995، ص. 18.

²² جيمس مورو (James Morrow)، 'نظرية الحرب لمنفعة متوقعة من نتيجة مستمرة' (A Continuous-Outcome Expected Utility Theory of War)، صحيفة *Journal of Conflict Resolution*، المجلد 29، رقم 3، أيلول (سبتمبر) 1985، ص. 473-502.

²³ ر. هاريسون واغرنر (R. Harrison Wagner)، 'المساومة والحرب' (Bargaining and War)، صحيفة *American Journal of Political Science*، المجلد 44، رقم 3، حزيران (يوليو) 2000، ص. 484-469.

²⁴ جاين هول (Jane Holl)، 'عندما لا تُفلح الحرب: فهم العلاقة بين ساحة المعركة وطاولة المفاوضات' (When War Doesn't Work: Understanding the Relationship Between the Battlefield and the Negotiating Table)، للمؤلف روي ليكليدر (Roy Licklider)، محرّر، وقف القتل: كيف تنتهي الحروب الأهلية (Stop-ping the Killing: How Civil Wars End)، صادر عن دار النشر NYU Press، 1995، ص. 276.

²⁵ هول (Holl)، 1995، ص. 280.

²⁶ كولين ب. كلارك (Colin P. Clarke) وكريستوفر بول (Christopher Paul)، 'من الطريق المسدود إلى التسوية: دروس لأفغانستان من حركات التمرد التاريخية التي تم حلها من خلال المفاوضات' (*From Stalemate to Settlement: Lessons for*).

Afghanistan from Historical Insurgencies That Have Been Resolved Through Negotiations، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، RR-469-OSD، 2013. اعتباراً من 23 أيار (مايو) 2014:

http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR469.html

²⁷ فيليب لو بيلون (Philippe Le Billon) وإريك نيكولز (Eric Nicholls)، 'إنهاء 'حروب الموارد': تقاسم الإيرادات أو العقوبة الاقتصادية أو التدخل العسكري؟' (Ending 'Resource Wars': Revenue Sharing, Economic Sanction or Military Intervention)، صحيفة *International Peacekeeping*، المجلد 14، رقم 5، 2007، ص. 632-613.

²⁸ بابات (Bapat)، 2005.

²⁹ سوزان ويرنر (Suzanne Werner)، 'التفاوض على شروط التسوية: أهداف الحرب وقوة المساومة' (Negotiating the Terms of Settlement: War Aims and Bargaining Leverage)، صحيفة *Journal of Conflict Resolution*، المجلد 42، رقم 3، حزيران (يونيو) 1998، ص. 343-321.

³⁰ روبرت أكسيلرود (Robert Axelrod)، 'تطور التعاون' (*The Evolution of Cooperation*)، صادر عن دار النشر Basic Books، 1984، ص. 12. راجع أيضاً كينيث أوي (Kenneth Oye)، 'شرح التعاون في ظلّ الفوضى: الفرضيات والاستراتيجيات' (Explaining Cooperation Under Anarchy: Hypotheses and Strategies)، في كتاب 'التعاون في ظلّ الفوضى' (Cooperation Under Anarchy)، للمؤلف كينيث أوي، محرّر، برينستون، نيو جيرسي: صادر عن دار النشر Princeton University Press، 1986، ص. 1-24.

³¹ ألستير سميث (Alastair Smith) وألان س. ستام (Allan C. Stam)، 'المساومة وطبيعة الحرب' (Bargaining and the Nature of War)، صحيفة *Journal of Conflict Resolution*، المجلد 48، رقم 6، كانون الأول (ديسمبر) 2004، ص. 813-783.

³² هول (Holl)، 1995، ص. 281.

³³ هول (Holl)، 1995، ص. 282.

³⁴ باربرا ف. والتر (Barbara F. Walter)، 'العائق الأهم في تسوية الحرب الأهلية' (The Critical Barrier to Civil War Settlement)، صحيفة *International Organization*، المجلد 51، رقم 3، صيف 1997، ص. 364-335؛ والتر، الالتزام بالسلام: التسوية الناجحة للحروب الأهلية (*Committing to Peace: The Successful*).

Princ- (Settlement of Civil Wars)، برينستون، نيو جيرسي: صادر عن دار النشر- 2002. eton University Press

35 والتر (Walter)، 1997، ص. 335.

36 والتر (Walter)، 1997، ص. 336.

37 روبرت أكسيلرود وروبرت أ. كيوهان (Robert O. Keohane)، تحقيق التعاون في ظل الفوضى: الاستراتيجيات والمؤسسات (Achieving Cooperation Under Anarchy: Strategies and Institutions)، صحيفة *World Politics*، المجلد 38، رقم 1، تشرين الأول (نوفمبر) 1985، ص. 232.

38 جايمس مورو (James Morrow)، القدرات، وعدم اليقين، والقرار: نموذج معلومات محدود للمساومة في الأزمات (Capabilities, Uncertainty, and Resolve: A Limited Information Model of Crisis Bargaining)، صحيفة *American Journal of Political Science*، المجلد 33، رقم 4، تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، ص. 941-972.

39 بول د. ميلير (Paul M. Miller)، بناء دولة مسلحة (Armed State Building)، كلية Ithaca، نيويورك: صادر عن دار النشر Cornell University Press، 2013. راجع أيضًا مجموعة المقالات لرولان باريس (Roland Paris) وتيموثي سيسك (Timothy Sisk)، معضلات بناء الدولة (The Dilemmas of Statebuilding)، نيويورك: صادر عن دار النشر Routledge، 2009، وبخاصة الفصول 1 و 2 و 6.

40 أندرو تابلي (Andrew Tabler)، انهيار سوريا: وكيف يمكن لواشنطن إيقافه (Syria's Collapse: And How Washington Can Stop It)، صحيفة *Foreign Affairs*، تموز (يوليو)/ آب (أغسطس) 2013.

41 ليمون (Lemmon)، 2013.

42 بيدل (Biddle)، 2013.

43 بيدل (Biddle)، 2013.

44 بيلا (Pillar)، 1983.

45 بيدل (Biddle)، 2013.

46 سيلفيا ويستال (Sylvia Westall)، جمع المانحون المبلغ المستهدف الذي يساوي 1,5 مليار دولار مساعدات للسوريين المنكوبين (Donors Meet Target of \$1.5 Billion Aid for Stricken Syrians)، وكالة Reuters، 30 كانون الثاني (يناير) 2013.

47 أعلنت سوريا أنها جاهزة لمحادثات جنيف (Syria Says Ready for Geneva-II Talks)، وكالة الأنباء الكويتية، 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

48 تشيرل تشوملي (Cheryl K. Chumley)، يقول جون كيري الآن أنه على الأسد أن يرحل، الحالة عاجلة (John Kerry Now Says Syria's Assad Must Go, Situation Urgent)، صحيفة *Washington Times*، 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

حول هذا المنظور التحليلي

يبدو أنه لا يوجد تقريبًا أي احتمال للتوصل إلى حلٍ تفاوضي للحرب الأهلية في سوريا على المدى القريب. ويشير هذا المقال إلى أن هذا يعود إلى اعتقاد الفصائل السورية، وربما عن حق، أنها ستحقق مكاسب أكبر من خلال مواصلة القتال بدلًا من التفاوض من أجل السلام. وإذا كان المتحاربون يعتقدون أن جميع الأطراف ستلتزم باتفاق سلام في نهاية المطاف، وأن طرفًا ثالثًا محايدًا سيضمن السلام ويؤمن الموارد اللازمة لإعادة التعمير، فمن الأرجح أن يشاركوا في المفاوضات. إذًا، الخيار الأفضل للمجتمع الدولي هو الوعد بتدخل لحفظ السلام وإعادة الإعمار الذي سيبدأ بعد أن يوافق المحاربون على تحقيق السلام.

إن الآراء المُعبّر عنها هي آراء المؤلف الشخصية. ويودّ المؤلف أن يشكر ستيفن كوك (Steven Cook) وكولين ب. كلارك (Colin P. Clarke) اللذين عملا كمراجعين نظراء لهذا المقال.

أجرى هذا البحث في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحرية ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع. للمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي (ISDP)، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html أو الاتصال بالمدير (تتوفر بيانات الاتصال على صفحة الموقع الإلكتروني).

نبذة عن المؤلف

بول د. ميلير هو عالم سياسي في مؤسسة RAND. شغل منصب مدير قطاع أفغانستان وباكستان في مجلس الأمن القومي منذ عام 2007 حتى أيلول (سبتمبر) 2009. وقبل الانضمام إلى مؤسسة RAND كان ميلير أستاذًا مساعدًا في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن العاصمة حيث طوّر برنامج كلية شؤون الأمن الدولي في جنوب ووسط آسيا. كما عمل كمحلل في مكتب تحليل جنوب آسيا التابع لوكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency)، وشغل في أفغانستان منصب ضابط استخبارات عسكرية مع الجيش الأميركي. إضافةً إلى ذلك، هو مؤلف كتاب بعنوان "بناء دولة مسلّحة" (*Armed State Building*) صادر عن دار النشر Cornell University Press سنة 2013، وهو كتاب عن دراسة لأسباب النجاح والفشل في عمليات إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار.

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدود

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصريًا. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطباعة والربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني: www.rand.org/pubs/permissions.html

مؤسسة RAND مؤسسة بحثية تعدّ حلولًا لتحديات السياسات العامة للمساهمة في جعل المجتمعات من حول العالم أكثر أمانًا، سلامة، وازدهارًا. تعدّ مؤسسة RAND مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها. RAND © علامة تجارية مسجلة.



www.rand.org

Arabic Translation of: "Getting to Negotiations in Syria"

PE-126/1-OSD (2014)

© حقوق الطبع والنشر لعام 2014 محفوظة لصالح مؤسسة RAND



CHILDREN AND FAMILIES

EDUCATION AND THE ARTS

ENERGY AND ENVIRONMENT

HEALTH AND HEALTH CARE

INFRASTRUCTURE AND
TRANSPORTATION

INTERNATIONAL AFFAIRS

LAW AND BUSINESS

NATIONAL SECURITY

POPULATION AND AGING

PUBLIC SAFETY

SCIENCE AND TECHNOLOGY

TERRORISM AND
HOMELAND SECURITY

The RAND Corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decisionmaking through research and analysis.

This electronic document was made available from www.rand.org as a public service of the RAND Corporation.

Support RAND

[Browse Reports & Bookstore](#)

[Make a charitable contribution](#)

For More Information

Visit RAND at www.rand.org

Explore the [RAND Corporation](#)

View [document details](#)

Perspectives

RAND perspectives (PEs) present informed perspective on a timely topic that address the challenges facing the public and private sectors. All RAND perspectives undergo rigorous peer review to ensure high standards for research quality and objectivity.

Limited Electronic Distribution Rights

This document and trademark(s) contained herein are protected by law as indicated in a notice appearing later in this work. This electronic representation of RAND intellectual property is provided for non-commercial use only. Unauthorized posting of RAND electronic documents to a non-RAND website is prohibited. RAND electronic documents are protected under copyright law. Permission is required from RAND to reproduce, or reuse in another form, any of our research documents for commercial use. For information on reprint and linking permissions, please see [RAND Permissions](#).